مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (21) – العدد الأول – يناير 2020

رؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة

An analytical view of the role of comprehensive development in supporting the nation's national security

الباحث

خالد إبراهيم محمد بلاسى

مرشح للدكتوراه - قسم العلوم الساسية

إشراف

ا. م. د. وئام السيد عثمان

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

ا. د . جمال على زهران

أستاذ العلوم السياسية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA

بلاسى، خالد ابراهيم؛ عثمان، وئام السيد؛ زهران، جمال على؛ (2020). رؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة. *مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بورسعيد*، 21(1)، 1-19.

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة وجاء ذلك من خلال إستعراض مجموعة من المحاور التى كان لها أثر فى استشراف العلاقة بين التنمية الشاملة والأمن القومي للدولة حيث تناول المحور الأول التحليل النظرى لمفهوم، وأبعاد التنمية، مستعرضاً لأهم التعريفات التى جاءت بمفهوم التنمية الشاملة، موضحة أن مفهوم التنمية الشاملة يعطى اهتماماً متوازناً لكافة جوانب التنمية المجتمعية، وأبعادها المادية، والمعنوية، وغير ذلك من الجوانب التنموية . وتناول المحور مجموعة من الأبعاد التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إحداث التنمية والتى تتمثل فى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، آخذه فى الاعتبار التحديات التى تواجه التنمية متمثلة فى التقدم العلمى والتكنولوجى الذى على الرغم من المميزات التى قد تحصل عليها البلدان النامية من ثنايا الطفره العلمية والتكنولوجية إلا أنها فى ذات الوقت تفقد هذه البلدان الميزة النسبية والتنافسية التى تتميز بها من توافر المواد الأولية والعنصر البشرى بها .

وخلصت الدراسة إلى أن للتنمية الشاملة دور أمنى فى دعم الأمن القومى للدولة لتجيب بذلك على التساؤل الرئيسى الذى مُفاده إلى أى مدى كان للتنمية الشاملة من منظورها الأمنى دور فى دعم الأمن القومى للدولة ؟

الكلمات المفتاحية: التنمية ،الشاملة ، الأبعاد

مقدمة :

يعد الأمن القيمة الأكثر أهمية فى الحياة، وإن الدول تسعى لضمان أمنها وسلامتها فى ظل تواجدها فى نظام دولى فوضوى يسوده الصراعات، والتنافس بين كافة الأطراف من أجل حيازة أكبر قدر ممكن من القوة . ويقترن بظاهرة الأمن ظاهرة أخرى وهى التنمية، مما يطرح إشكالية هامة مفادها: هل هناك ارتباط بين ظاهرتى الأمن والتنمية؟ أم أن هاتان الظاهرتان مختلفتان ومتباعدتان تماماً؟،ولقد كشفت الدراسة عن حقيقة مفادها: أن هناك علاقة طردية بين مستوى التنمية الداخلى الذى تتمتع به الدول وبين حيز ونطاق أمنها الكلى، والعكس بالعكس (أحمد أبوزيد:2012، ص 2).

ويمثل الأمن بشكل عام فى مختلف أبعاده والأمن القومى تحديدا "مشكلة من نوع خاص"؛ إذ اعتبر لدى العديد من الباحثين، والأكاديميين ضمن أعلى أولويات السياسة الخارجية، والداخلية على حد سواء تحت قاعدة " ضمان بقاء و استمرا رية كيان الدولة " (محمد شفيق:1989، ص 33).

ويحظى موضوع التنمية الشاملة بإهتمام الكثير من المتخصصين، والباحثين، والمسئولين فى الحكومات، والمنظمات المختلفة؛ لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة فى تدعيم كيان الدولة من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذى أدى إلى إتجاه جميع دول العالم إلى استثمار مواردها وطاقتها لتحقيق أقصى معدلات التنمية المستدامة (محمد شفيق:1989)، لتحقيق أعلى مستويات الأمن القومى .

وخلاصة القول فإن مفهوم الأمن يرتبط أساساً بفكرة تعاظم قدرات الدولة، ومواردها التى ستحسن من أدائها ومستواها، وقدرتها على مواجهة التحديات، وبالتالى فالقوة لا تعنى الإرغام أو الإكراه بقدر ما تعنى "قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها"، وبالتالى فهى وظيفة أساسية فى تحديد إرادتها وليس قدراتها (Hirschman,Albert:1945).

بمعنى أن الأمن يعنى: القدرة على تعظيم الموارد اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته من خلال الاستخدام الكامل، والأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يطلق علية التنمية الشاملة، وهذا ما سيتم الكشف عنه من خلال الدراسة .

أولاً : موضوع الدراسة :

لقد هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسى: "إلى أى مدى كان للتنمية الشاملة دورها فى دعم، وتحقق الأمن القومى ؟".

ويلاحظ أن موضوع التنمية الشاملة يحظى بإهتمام الكثير من المتخصصين، والباحثين، والمسئولين فى الحكومات، والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة فى تدعيم كيان الدولة من النواحى: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والذى بدوره قد أدى إلى إتجاه جميع دول العالم إلى استثمار مواردها وطاقتها؛ لتحقيق أقصى معدلات التنمية المستدامة .

ولقد أجمع المفكرون المتخصصون على أن مفهوم التنمية الشاملة هو الأداء والهدف الذى تتمكن به المجتمعات المعاصرة من تحقيق التقدم رغم اختلاف وسائل الوصول إليه وأساليب تحقيقه.

ويمكن القول بأن التنمية الشـــاملة هى عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الحقيقى للدولة لفترة زمنية معينة، وتحقيقها يتطلب توفير معدلات عالية من النمو فى كافة قطاعات التنمية، ومواجهة أعباء الدولة (محمد شفيق:1989، ص 33) .

ولقد أثبتت التجارب السابقة التى خاضتها الشعوب، والأمم أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين مستوى التنمية الشاملة بالدولة، ومدى توفر مقومات الأمن القومى التى توفر المناخ المناسب للتنمية، والذى يستوجب دراسة، وتقييم كافة المخاطر والتحديات المؤثرة على كافة أبعاد الأمن القومى، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها (محمد أبوعامود: بدون تاريخ نشر).

وانطلاقاً من ضـرورة تحديد دور التنمية الشـاملة فى دعم الأمن القومى؛ اهتمت الدراسـة "بالتحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة، وتطور مفهوم وأبعاد الأمن القومى، والمنظور الأمنى للتنمية الشاملة ودورها فى دعم الأمن القومى للدولة، بهدف دراسة كافة العوامل المؤثرة على الأمن القومى على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى وصياغة السياسات التى يجب على الدولة اتباعها فى ظل منظومة متكاملة بين كافة أجهزتها التشـريعية والتنفيذية؛ لمنع أو تقليص تأثيرها على مقومات التنمية الشاملة .

ولتحقيق ذلك يكون تناول الرؤية التحليلية لدور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى من خلال استعراض وتحليل الموضوعات التالية :

المحور الأول : التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة .
المحور الثانى : تطور مفهوم وأبعاد الأمن القومى .
المحور الثالث : المنظور الأمنى للتنمية الشاملة ودورها فى دعم الأمن القومى للدولة .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة.
2- التعرف على التطورات فى مفهوم وأبعاد الأمن القومى .
3- دراسة وتحليل المنظور الأمنى للتنمية الشاملة ودورها فى دعم الأمن القومى للدولة .

4- استشراف العلاقة بين التنمية الشاملة وتحقق الأمن القومى.

ثالثاً : أهمية الموضوع :

تعود أهمية الدراسة إلى اعتبارين: (موضوعى، وشخصى) :

الاعتبار الأول : الناحية الموضوعية وتتمثل فى الأهمية العلمية، والأهمية العملية كما يلى :

1- الأهمية العلمية تتمثل فى :

أ- أنها استكمال للدراسات التى أجريت فى مجال العلوم السياسية، والعلاقات الدولية .

ب- تقديم زاوية جديدة فى تحليل العلاقة بين التنمية، والأمن القومى للدولة .

2- الأهمية العملية تتمثل فى :

أ- التوصل إلى حلول للتحديات التى تؤثر على فاعلية، وكفاءة التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة .

ب- تنصرف الأهمية العملية إلى نتائج الدراسة التى تسهم فى وضع آليات، وسياسات تحقق الفعالية للدور الحقيقى للدولة فى إحداث التنمية الشاملة يمكن الاستفادة منها فى المجال البحثى العلمى من خلال الاستعانة والاسترشاد بما ستسهم به الدراسة .

الاعتبار الشخصى، ويتمثل فى :

محاولة الباحث استكمال البحث فى مجال العلاقات الدولية باعتباره جزء لا يتجزأ من العلوم السياسية، بما يحدثه ذلك من التراكم العلمى الإيجابى لدى الباحث .

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

التساؤلات الرئيسية : تتركز تساؤلات الدراسة فى السؤال الرئيسى وهو :

(إلى أى مدى كان للتنمية الشاملة دور فى دعم الأمن القومى للدولة ؟).

وفى إطار هذا التساؤل الرئيسى، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهية مفهوم وأبعاد التنمية الشاملة ؟ .

2- ماهية مفهوم وأبعاد الأمن القومى ؟ .

3- هل هناك ارتباط بين ظاهرتى: الأمن والتنمية؟ أم أن هاتان الظاهرتان مختلفتان ومتباعدتان تماماً؟ وماهى نوع العلاقة بين التنمية الشاملة، وتحقق الأمن القومى؟ .

خامساً : حدود الدراسة (المجال الموضوعى - المجال الزمنى) :

يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً كمايلى :

1- المجال الموضوعى :

تناولت الدراسة موضوع (ورؤية تحليلية لدور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة). وتكمن أهمية الدراسة فى استشراف العلاقة بين التنمية الشاملة وتحقق الأمن القوى للدولة، ويتم تناول النطاق الموضوعى فى ضوء الموضوعات التالية :

أ- تطرقت الدراسة إلى تحليل مفهوم التنمية وأبعادها، كما تطرقت الدراسة إلى تحليل مفهوم الأمن القومى وأبعاده، ثم طبيعة دور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى .

ب- استشراف العلاقة بين التنمية الشاملة والأمن القومى .

2- المجال الزمنى :

أ- لم تحدد الدراسة مدى زمنى لها، واعتبر المدى الزمنى المقترح للدراسة يكمن فى التأصيل التاريخى للمفاهيم إلى فترة تناول الدراسة .

سادساً : الدراسات السابقة :

لقد حرص الباحث على ألا يكون موضوع الدراسة ضرباً من التكرار، غير أنه – بطبيعة الحال – هنالك استفادة فى هذه الدراسة من الدراسات السابقة بما يمكن تسميته بـ : " التراكم العلمى "، نتيجة للإسهامات التى قام بها عدد كبير من الباحثين الذين تصدوا لدراسة البيئة السياسية، والاقتصادية أو لأحد ظواهرها، وبالتالى فإن الدراسة ما لم تكن تتم على هذا النحو إلا بعد قراءة الدراسات السابقة، والتى يمكن توضيحها فيما يلى :

1- دراسات عن التنمية وأهم تحدياتها، ويمكن إيجازها فيما يلى :

استهدفت دراسة (فرج عبد الفتاح مرزوق:1997)، تقديم صورة عامة للأوضاع الاقتصادية فى منطقة حلايب وشلاتين، واستند الباحث فى الدراسة السابقة فى تقديم رؤيته لهذه الصورة العامة على مجموعة من الاستقصاءات والملاحظات، استقاها الباحث من مجتمع الدراسة، وقد اقترحت الدراسة مع تصاعد الدعوة لخصخصة المطارات بضرورة ربط المنطقة بالمناطق الحضرية من خلال انشاء مطار فى هذه المنطقة . وكان من أوجه الاستفاده من هذه الدراسة، التعرف على الأوضاع الاقتصادية لمنطقة حلايب وشلاتين بما يفيد ذلك الدراسة الحالية عند صياغة استراتيجيات التنمية بهذه المنطقة .

وتناولت دراسة (Helliz:2007)، المشكلات المرتبطة بالفئات المهمشة وعلى وجه الخصوص المشكلات المرتبطة بالانعزال عن الفرص الخاصة بالتنمية التى يتيحها المجتمع، وتنخفض هذه المجتمعات فى الخدمات الممنوحة لهم كالتعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية عن الخدمات المتاحة للمجتمع ككل . وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على الملامح العامة للمجتمعات المهمشة من الخدمات وأهم ملامحها حتى تستفيد الدراسة الحالية من طرق التعامل مع مثل هذه المجتمعات عند إحداث التنمية .

كما تناولت دراسة (يسرى العزباوى:2014)، دراسة قضية التنمية فى المحافظات الحدودية (الأطراف المصرية) فى ضوء توجهات الدولة فى خطة التنمية، مع توضيح أن فرص ومجالات الاستثمار فى المناطق الحدودية مازالت كبيرة للقطاعين: العام والخاص، وتناولت الدراسة مجموعة من التحديات التى تواجه التنمية فى هذه المناطق، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على الملامح العامة لتلك المنطقة مع التعرف على أهم التحديات التى تواجه سكان المنطقة من الناحية التنموية؛ لصياغة المقترحات التى تساعد الدولة فى التغلب على هذه التحديات .

وتناولت دراسة (هناء عبيد: 2014)، تنمية المناطق الحدودية فى مصر ولاسيما مع تصاعد التوترات الأمنية فى تلك المناطق؛ حيث تناولت الدراسة الحديث عن ظاهرة التفاوت الإقليمى وما تحملة الظاهرة من كونها تمثل فجوة فى مستويات الثروة والتنمية أو مستويات المعيشة، كما استعراضت الدراسة مجموعة من الخبرات الدولية للتنمية الإقليمية، وجاء من هذه التجارب: التجربة الصينية، والتجربة الهندية، وكان من أوجه الإستفاده من هذه الدراسة، التعرف على التجارب المتنوعة لتنمية المناطق الحدودية للاستفادة منها فى إحداث التنمية .

2- دراسات عن الأمن القومى وسياساته، ويمكن إيجازها فيما يلى :

إستهدفت دراسة (عبد المنعم المشاط:2012)، اختبار مفهوم الأمن القومى العربى والتهديدات التى تواجهه، والقدرات المتاحة من أجل صيانته؛ حيث تناولت الدراسة المفاهيم المتعددة للأمن القومى والأمن الإنسانى وأمن الدولة، وتناولت بالتفصيل مصادر تهديد الأمن القومى بدء من مصادر التهديد الرئيسية وختاماً بمصادر التهديد الثانوية، وتناولت بعد ذلك

القدرات القومية والوطنية ورسم السياسات الأمنية، مستعرضة بعد ذلك دور جامعة الدول العربية فى تحقيق الأمن القومى، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على المفاهيم المختلفة والمتنوعة لتفسير الأمن القومى وأهم مصادر التهديد من حيث المصادر الرئيسية والثانوية .

كما قدمت دراسة (عزت عبد الواحد: 2014)، دراسة عملية صياغة السياسات الأمنية الوطنية؛ حيث هدفت الدراسة إلى الخروج بتحديد مفاهيمى ونظرى لمصطلح سياسات الأمن القومى، وذلك فى مستويين حيث يعرض الأول لمفهوم الأمن القومى وتطوراته الفكرية، من ثنايا الاتجاهات والمدارس الفكرية المختلفة، أما المستوى الثانى فيتناول مفهوم سياسات الأمن القومى بتحليل المفهوم إلى عناصره المكونه له للتعرف على مصادر التهديد القومى، وقد اتضح من خلال التجارب أنه ليس من الصعب اختبار السياسة الأمنية التى تطبقها الدولة، ولكن من الصعب أن تتفق الدول، حتى ولو كانت متحالفة أو لدول اقليم واحد حول سياسة أمنية لتحقيق أهدافها . وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على المدارس والاتجاهات الفكرية المختلفة للأمن القومى، ومصادر تهديد الأمن القومى بما يفيد الدارسة الحالية .

3- دراسات عن العلاقة بين التنمية والأمن القومى، ويمكن إيجازها فيما يلى :

قدمت (ايمان رجب: 2014)، دراسة بعنوان : الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل، تناولت فيها العلاقة بين الأمن والتنمية مستعرضة فى ذلك فترة أحداث الثورة المصرية والتحدى الخاص بكيفية استعادة الأمن فى المناطق الحدودية، وتوضيح مدى العلاقة بين ضرورة تحقيق التنمية؛ لكى يتحقق الأمن فى المناطق الحدودية . وكان من أوجه الإستفادة من هذه الدراسة: أن الدراسة قد أوضحت العلاقة بين التنمية والأمن، فنجد أن ثنائية الأمن والتنمية من الثنائيات القديمة، والتى سبق وأن تم تناولها؛ مقترحة فى ذلك لتحقيق التنمية إطلاق حملات وطنية للتوعية ولتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة فى المناطق الحدودية لكى يتحقق الأمن .

سابعاً : الإطار المنهجى للدراسة :

من أجل تحقيق التكامل المنهجى، وتوخى المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج تستخدم الدراسة تطبيق منهج بحثى طبقا للهدف الأساسى الذى تسعى إليه الدراسة .

فقد اتبعت الدراسة إطاراً منهجيا متكاملاً ، وهو ما توصى به الدراسات الحديثة، فقد اهتمت الدراسة بحقيقة (دور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى)، فاستخدمت أكثر من منهج، ويتحدد منهج البحث على ضوء طبيعة البحث وهدفه، فإنه إتفاقاً مع ذلك، استخدامت المدخل التاريخى؛ حيث لا يتوقف هذا المنهج عند حدود الماضى بل يتابع دراسة الظاهرة حتى يتوصل إلى دلالات تساهم فى فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانيات المتاحة فى كل فترة . كما أمكن الاستفادة من المنهج الوصفى الذى يهتم بدراسة الظواهر الطبيعية، والاجتماعية، والدراسات الوصفية والسياسية ودراسة كيفية توضيح خصائص الظاهرة ومدى إرتباطها بالظواهر الأخرى(خالد مصلح، وآخرون: 1999، ص 107).

ثامناً : أقسام الدراسة :

ولما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسى يتعلق " بدور التنمية الشاملة فى دعم الأمن القومى للدولة "، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة ومقتضياتها، تشتمل هذه الدراسه على ثلاثة محاور رئيسية، ويلحق بهم خاتمة حول نتائج الدراسة وأهم التوصيات :

يعرض المحور الأول : التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة .

كما يعرض المحور الثانى : تطور مفهوم وأبعاد الأمن القومى .

ثم يعرض المحور الثالث : المنظور الأمنى للتنمية الشـــاملة ودورها فى دعم الأمن القومى للدولة.
ثم تأتى الخاتمة : لتدور حول أهم النتائج، والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة، واستشراف العلاقة بين التنمية الشاملة وتحقق الأمن القومى للدولة .

المحور الأول : التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة

يتصف مفهوم التنمية الشاملة "comprehensive Development" بالواقعية، والإتزان، والقبول المنطقى أكثر من المفاهيم الأخرى للتنمية . حيث تتصف تلك المفاهيم الأخرى للتنمية بأنها أحادية البعد، وغير متوازنة، وغير واقعية فى تفسير حقيقة الظاهرة التنموية . فنجد أن مفهوم التنمية الشاملة تتضمن كافة الجوانب المجتمعية كنظام معقد، ومفتوح، ومتكامل، وديناميكى . أى أن التنمية الشاملة هى: عملية الإنتقال بالمجتمع من مرحلة لأخرى أكثر تقدماً من مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والادارية، والعلمية، والأمنية . ويعطى مفهوم التنمية الشاملة اهتماماً متوازناً لكافة جوانب التنمية المجتمعية، وأبعادها المادية، والمعنوية؛ حيث يستند مفهوم التنمية الشاملة إلى النظرة النظامية: "System" فى تفسير خصائص التنمية، والعلاقة بين متغيراتها، وأهدافها وسياساتها، وغير ذلك من الجوانب التنموية (نائل العواملة:2010، ص 36، ص 37) .

ولما كانت التنمية القومية الشاملة هدفاً أساسياً تسعى الدولة لتحقيقه فكان لابد أن يتوافر الأمن والإستقرار الداخلى والخارجى، مما أدى إلى أن أصبح هناك حاجه إلى وضع إستراتيجية للتنمية يعتمد بدرجة كبير على المناخ الفكرى العام فى المجتمع، والفلسفة الاقتصادية، والاجتماعية السائدة فيه، وبالتالى تعكس ضرورة المفاهيم الرئيسية والملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

أولاً : تأصيل المفهوم تاريخياً :

لقد زاد اهتمام العلماء فى القرن التاسع عشر بقضايا التنمية، وذلك من خلال الإهتمام بأفكار التقدم والتطور الحضارى ورقى الدولة وتخلفها، ومما لا شك فيه أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب، كما يقول "ريست Rist " وكذلك تمثل عند مبشريها الخلاصة العلمية للتفكير الحداثى وتصورات المجتمع البشرى . ومن هذه المنطلقات تحولت التنمية من رؤية فى الرقى والتقدم البشرى إلى رؤية نهائية تسعى معظم الدول لتحقيقها، وتكمن أهمية هذا التحول فى أنه تجاوز الرغبة فى التحقق إلى النفاذ كلغة عالمية ترتبط بحالة تاريخية نهائية تحاول الشعوب منذ العديد من العقود دخول عالمه والوصول إلى احتلال موقع فيه (طارق عبد الله:1999، ص 15) .

ولقد ساهمت النظرية التطورية فى ظهور نظريات التنمية والتى تسمى بنظرية التطور فى التنمية؛ حيث تشير النظرية الكلاسيكية فى التنمية " Classical Theory Of Development" إلى أهمية عنصر رأس المال والسكان بالنسبة لعملية التنمية، باعتبارهما عناصر أساسية تؤدى بصفة مباشرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعد: "آدم سمث، ريكاردو، ومالتوس" من أهم روادها .

وتتمثل السمة الرئيسية لهذه الاتجاهات فى النظرة المادية؛ حيث إن نظريات مراحل النمو تقدم تفسيرات مادية للتطور التاريخى، أما اتجاه "النمط المثالى" يرى أن حل المشكلة الخاصة بالتخلف تكمن فى تحول الدول التقليدية من نمطها التقليدى القائم على النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد فى الدول الصناعية الغربية، وكذا الاتجاه الانتشارى الذى يرى ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمؤسسات والقيم

الحديثة فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية، من القطاع الحديث إلى الآخر التقليدى (محمد سليم، وآخرون: بدون تاريخ نشر، ص 196، ص 197) .

ثانياً : التحليل النظرى لمفهوم التنمية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى :

1- العلاقة بين التنمية والنمو(محمد شفيق: 1989، ص 13، ص 14):

قد يخلط البعض بين مفهوم التنمية والنمو فنجد أن التنمية تعنى تحقيق زيادة سريعة، وتراكمية، ودائمة بعد فترة من الزمن تحتاج إلى دفعة قوية؛ لتخرج المجتمع من حالة الركود، والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهى عملية تتم عن طريق الجهود المنظمة التى يقوم بها الإنسان؛ لتحقيق أهداف معينة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن مشكلات البلاد المتخلفة ليست فى حاجاتها لمجرد النمو إنما فى حاجاتها للتنمية سواء إجتماعية أو إقتصادية بالإسلوب الكيفى أو الكمى .

بينما يعرف النمو على أنه الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب معين من جوانب الحياة، وهو يحدث فى الغالب عن طريق التطور البطىء والتحول التدريجى؛ وهو عملية تلقائية تحدث من غير تدخل الإنسان .

وعلى الوجه الآخر يلاحظ أن أغلب التعريفات التى تناولت مفهوم التنمية اختزلت المفهوم إلى مجرد النمو الاقتصادى السريع غير أن دراسة خبرات البلدان النامية فى الخمسينات والستينات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذى يختزل التنمية فى مجرد النمو الاقتصادى السريع . فقد شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل قريبة من المعدل الذى اعتبره الخبراء معدلاً مرغوباً فى تحقيقة، ومن الهدف الذى حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6% (إسماعيل عبد الله: 1977، ص 46)، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والجهل والتعطل . وعلى عكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادى للتنمية (ابراهيم العيسوى: 2000، ص 14) .

2- العلاقة بين التنمية والتخلف :

يلاحظ أن الأهمية من تحديد مفهوم التنمية هو: أن خبرة التنمية فى الخمسينات والستينات قد جعلت الإهتمام يتحول من النمو الاقتصادى إلى قضايا التفاوت والعدالة فى توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل . وهناك من لم يكتف بهذه المطالب؛ بل ذهب إلى عدم تحقق تحسن يذكر فى توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما حدث من النمو الاقتصادى السريع يرجع إلى أسباب عميقة يجب البحث عنها فى الإطار المؤسسى الذى تجرى فيه التنمية، وفى الإطار الدولى الذى وجدت دول العالم الثالث نفسها فيه دون اختيار أو استشارة . وبعبارة أكثر دقة أخذت تتبلور رؤية جديدة للتخلف مغايرة لتلك التى ارتبطت بالمفهوم الاقتصادى للتنمية (ابراهيم العيسوى:2000، ص 16). وكان من جوهر تلك الرؤية الجديدة للتنمية أن التخلف ليس مرده قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الأموال الكثيرة من البلدان النامية، ولم تحدث فيها تنمية أو نمو وإنما يرجع التخلف فى الآتى (ابراهيم العيسوى:2000، ص 16، ص17) :

أ- الطبيعة التى عليها الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلدان النامية، وما تتسم به من تفاوتات فى توزيع النفوذ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

ب-طبيعة العلاقات الدولية التى تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة .

ج- علاقة القوى التى تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة .

3- التنمية ومفهوم التطور والتقدم :

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم التطور فى القرن الحالى، خاصة بعد استخدام مفهوم التنمية وظهور بعض الآراء التى لم تميز بينهما فى بعض الأحيان، باعتبار أن مفهوم التنمية يشير فى محتوياته إلى التطور الذى يحدث فى المجتمع المراد تنميته، كما تؤكد الدراسات الحديثة فى هذا الشأن أن التنمية تشير بالفعل إلى التطور، ولكنه تطور مقصود مخطط له وفقاً لبرامج معينه، كما أنه لا يمكن حدوث أية تنمية تلقائية فى أى مجتمع، بينما يمكن حدوث تطور تلقائى دون التدخل الانسانى (حامد ربيع: 1972، ص 2) . ويلاحظ أنه قد ازداد فى الآونه الأخيرة انتشار مفهوم التقدم بالرغم من أن التقدم يمكن أن يحدث فى جانب أو جوانب معينة من جوانب المجتمع دون الأخرى، وأن أى تقدم يحدث فى جانب من جوانبها يؤثر بطبيعة الحال فى الجوانب الأخرى (إبراهيم الدسوقى: 2007، ص 196، ص 197) .

ثالثاً : أبعاد التنمية :

1- البعد الاقتصادى للتنمية :

ان موضوع التنمية يحتل الصدارة فى الفكر الاقتصادى كما أن قضايا التنمية أصبحت ذات شأن خطير فى البلدان الفقيرة والغنية على السواء . وبالنظر لمفهوم التنمية الاقتصادية فليس هناك تعريف وافٍ "للتنمية الاقتصادية"، فنجد أن هناك ميلاً لاستعمال مصطلحات "التنمية الاقتصادية" و"النمو الاقتصادى" و"التغير الطويل المدى" بمعنى واحد؛ إذ أن هذه المصطلحات على ما تتضمنه من تمييز جزئى فى المعنى هى فى جوهرها مترادفات يظل معها ذلك التساؤل قائماً ماهو مضمون مصطلح التنمية الاقتصادية ؟ (جيرالد ماير: 1964، ص 17، ص 18).

ويلاحظ أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتمثل فى كونه عملية يرتفع بموجبها الدخل القومى الحقيقى خلال فترة زمنية معينة، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السكانى الصافى، ارتفع الدخل الحقيقى الفردى (جيرالد ماير: 1964، ص 18، ص 19). ويمكن القول بأن حدوث النمو الاقتصادى لا يعد قرينة كاملة ولاكافية لحدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، وبيان ذلك كالتالى (ابراهيم العيسوى: 2000، ص 18، ص 19) :

فمن الممكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع، بينما يحدث تباطؤ فى عملية التنمية، وذلك قد يرجع لعدم إتمام التحولات الجوهرية التى تواكب عملية التنمية أو تسبقها فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن الجائز أن يحدث النمو الاقتصادى السريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً فى تزايد الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

2- البعد السياسى للتنمية :

تعد من مؤشرات الحداثة السياسية تحقق المساواة بين جميع مواطنى المجتمع، بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات أو الثقافة الفرعية، كما يعد أيضاً منها مشاركة الجماهير فى صنع القرارات ديمقراطياً من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية . إلا أنه هناك مؤشرات أخرى للحداثة السياسية فى هذا الصدد، وذلك بأن التنمية السياسية فى النهاية لا تعدو أن تكون عملية تستهدف تخليص المجتمع من ربقة التخلف السياسى، إنها – إذاً – العملية التى من خلالها يتخلص المجتمع من سمات التخلف السياسى وتلك السمات تتمثل فى مجموعة من الأزمات والتى تتمثل فى : أزمة الهوية، أزمة المشاركة، ..، ومن ثم فإن غاية التنمية السياسية هى تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات (أحمد وهبان: 2003، ص 104، ص 106) .

3- البعد الاجتماعى للتنمية :

من حيث التغيرات اللازمة فى العلاقات الاجتماعية التى تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة، التى تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغيرات الاجتماعية يجب أن تتم فى إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الايجابية من التراث الإنسانى (فيريل هايدى: 1985، ص 82) .

المحور الثانى :التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد الأمن القومى

تقتضى عملية صياغة السياسات الأمنية على المستوى الوطنى من صانعى القرار السياسى أهمية إدراك ماهية وحدود مصطلح، ومفهوم: الأمن القومى، وذلك بهدف التعرف على ما يمكن إدراجة كشأن متعلق بالأمن القومى، وما لا يندرج ضمن هذا الشأن، وكذلك ضرورة تفهم الأهداف، والغايات الوطنية لتحويل المبادئ العامة لمفهوم الأمن القومى إلى حقائق سياسية فى إطار الرؤية الاستراتيجية القومية للدولة، وفى ضوء الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، لتساعد فى صياغة السياسات الأمنية التى تحقق المصالح القومية للدولة القومية، وتحفظ أمنها القومى (عزت عبد الواحد: 2014، ص 32)، ويهدف المحور الثانى "التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد الأمن القومى" إلى الإجابة على إشكالية المبحث الفرعية : والتى تتمثل فى "ماهية مفهوم وأبعاد الأمن القومى؟"، والخروج بتحديد مفاهيمى نظرى لمصطلح الأمن القومى، وذلك من خلال تحليل واستعراض مستويين : يتناول المستوى الأول مفهوم الأمن القومى وتطوراته الفكرية من ثنايا استعراض المدارس الفكرية المختلفة التى تناولت بالتحليل مفهوم الأمن القومى ومستوياته المختلفة، ذلك المفهوم الذى يتسم بدرجة عالية من الغموض وعدم التحديد، وصولاً إلى تعريف يتبناه موضوع الدراسة .

أما المستوى الآخر، فيتناول أبعاد الأمن القومى بتحليل المفهوم إلى عناصره المكونه له، للتعرف على مصادر تهديد الأمن القومى، والأشكال والصور المختلفة التى تتخذها تلك التهديدات، والكيفية التى يمكن أن تدرك بها تلك التهديدات كبداية ضرورية للبدء فى صياغة استراتيجية أمنية تتسم بدرجة كبيرة من العقلانية والرشد لمواجهة تلك التهديدات، ورسم وصياغة الاستراتيجية التى تتناسب مع الأبعاد المتنوعة التى يشملها مصطلح الأمن القومى بهدف إحداث التنمية الشاملة التى تعد الهدف الأهم لتطبيق مفهوم الامن القومى.

أولاً : التأصيل التاريخى وتحولات المفهوم :

أدت نشأة مفهوم الأمن القومى فى كنف الدولة القومية إلى غلبة مفهوم وسياسات الأمن الوطنى والقطرى، وهو الأمر الذى جعل أغلب الدول تركز فى مفهومها للأمن الوطنى على البعد العسكرى، وهو ما أكده منظرو الاتجاه الواقعى بالنظر إلى الأمن كقيمة مجردة، وربطه بقضايا الاستقلال والسيادة الوطنية، والنظر إلى الدولة على اعتبار أنها محور الأمن القومى (عزت عبد الواحد: 2013، ص 92) .

ومن ثم ارتبط مفهوم الأمن القومى بالأمن الاستراتيجى العسكرى المتعلق بالاستقلال، والسيادة الوطنية والقومية، وحماية حدود الدولة ضد الاعتداءات الخارجية، ومن ثم تصبح مصادر التهديد الأمنى للدول بالأساس مصادر خارجية عسكرية. إلا أن التراجع المطرد فى مفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولى فى الشئون الداخلية للدول، أديا إلى تحول فى طبيعة مصادر التهديد، مثل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، ومشكلات اللاجئين، وتزايد معدلات الفقر، ومشكلات المناطق الحدودية، وغيرها من التهديدات التى جعلت من الضرورى إعادة النظر فى مفهوم الأمن القومى (عزت عبد الواحد: 2013، ص 92) .

ويلاحظ أنه على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومى وشيوع استخدامه إلا أنه يعتبر من المفاهيم الحديثة الذى أدى بدورة إلى اتسامه بالغموض . ولا شك أن هذا الغموض يثير عدة مشاكل فمن ناحية المصطلح لا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومى للدولة المعاصرة (كمال الأسطل: 2011) . ويلاحظ أنه عند الحديث عن مفهوم الأمن القومى يجب أن نميز بين الأمن القومى كمفهوم، وسياسات الأمن القومى، ثم السياسات الدفاعية للدولة . فالأمن القومى يعنى قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التى تواجهه، وإنما يتصل ذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها . مؤدى ذلك أن الأمن القومى مفهوم متكامل، ولكنه واضح، ويتشكل الأمن القومى من أبعاد ثلاثة (عبد المنعم المشاط: 2012، ص 34، ص 35):

- البعد الأول : مفهوم التوازن "Tranquility" وهو مسألة داخلية تتعلق بالإجماع القومى " التوافق Consensus"، والتعاون الأقليمى "Cooperation" مؤدى ذلك قيام النظام السياسى على فكرة الدمج والاحتواء والتضمين "Inclusion"، وليس الاستبعاد أو الاقصاء "Exclusion" .
- البعد الثانى : الرفاهية "Well Being" ويعنى قدرة الدولة ليس فقط على رفع المستوى المعيشى وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادى الذى يدفع إلى عدم الرضا والاحباط، ثم اللجوء إلى العنف .
- البعد الثالث : القدرات العسكرية للدولة، والتى تنفذ السياسات الدفاعية، وقد فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البعدين الأول والثانى، وحولهما إلى سبعة أبعاد (عبد المنعم المشاط: 2012، ص 35) .

ولقد أدى ذلك إلى بروز الرغبة إلى صياغة تعريف أشمل للأمن القومى يأخذ فى الاعتبار مجموعة من الأبعاد، والتى تتمثل فى الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكرى الذى كان ينظر لمصطلح الأمن أنه ينشده . ويعرف الأمن القومى من وجهة نظر "أرنولد ولفرز" " Arnold Wolfers "على أنه : "قياس الأمن بمعناه الموضوعى لمدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتى إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم" (Wolfers, Aronold:1962,p150).

ولقد عرف " فرنك تريجر، وفليب كرننبرج" " Frank Trager and Philip Kronenberg" الأمن القومى بأنه: " هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذى بدوره يستهدف خلق الظروف لحماية القيم الحيوية" (Trager Frank,Kronenberg Philip:1973, p35,p36) . كما عرف "هنرى كيسنجر" "الأمن القومى" بأنه "أية تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى حفظ حقه فى العيش(Kissinger, Henry:1969, p46) ، وعلى الوجه الآخر فقد عرف "روبرت ماكنمارا " الأمن القومى على أنه: "هو التنمية، والتى بدونها لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التى لا تحقق نمو حقيقى، لا يمكن أن تعيش آمنة" (R .McNamara:1966,p149)

ثانياً : أبعاد الأمن القومى :

لم يعد الأمن القومى يقتصر على بعد أو مجال معين، سواء من المنظور النظرى أو المنظور التطبيقى؛ بل تعددت مجالاته وأبعاده، وجاء ذلك لسببين رئيسيين : الأول: يرجع إلى إتساع نطاق الدراسات الأمنية بما يشمل جميع المجالات والنشاطات الإنسانية . والثانى : فقد يعود إلى تعدد وظائف الدولة ذاتها التى لم تعد تقتصر على مجالات محددة بذاتها تقتصر على الجوانب العسكرية؛

بل تعددت تلك الوظائف التقليدية . ويتم استعراض أبعاد الامن القومى على النحو التالى (عبد الله مسعود، آخرون: 2006، ص 43، ص 45):

1- البعد السياسي للأمن القومى :

ويعرف الأمن القومى فى إطار هذا البعد بكونه يدل على سلامة أراضى الدولة واستقلالها السياسى وسيادتها، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، وذلك بهدف إيجاد الظروف الملائمة لكى تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف المرجوة ومصالحها القومية (عبد الله مسعود، آخرون: 2006، ص 43، ص 45) .

ويلاحظ أن يتجلى فى هذا البعد الحفاظ على مركزية الدولة واعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنه بباقى القيم الأخرى .

2- البعد الاقتصادى للأمن القومى :

ويعنى هذا البعد إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات الأفراد، وتوفير سبل التقدم والنمو، من خلال القيام على درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادى، ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، وفى حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية .ولهذا يتطلب من الدولة لكى تحقق أمنها الاقتصادى أن تبنى اقتصادها معتمدة على قدرتها الذاتية (عبد الله مسعود، آخرون: 2006، ص 44) .

3- البعد الاجتماعى للأمن القومى :

يلاحظ أنه قد أدى اتساع مفهوم الامن القومى ليشمل الناحية الاجتماعية إلى تزايد الاهتمام بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية خلال العقدين الاخرين من القرن العشرين . ويتلخص البعد الاجتماعى للأمن القومى بالحفاظ على نسيج المجتمع وترابطة داخل الدولة، والحفاظ على الهوية القومية للدولة والتعددية العرقية واللغوية والدينية بها بعيداً عن النزاعات التى تذهب بريح الاستقرار فى المجتمع (محمد عبد العظيم، وآخرون: 2014، ص 429) .

المحور الثالث :المنظور الأمنى للتنمية الشاملة ودورها فى دعم الأمن القومى للدولة

يمكن القول بأن رؤى وقضايا التنمية لا تنحصر فى بعدها الاقتصادى فحسب، فقد تطور الفكر التنموى من التركيز على الأبعاد الاقتصادية المباشرة إلى مفاهيم أكثر شمولية تهتم، إلى جانب ذلك، بجودة حياة الإنسان والأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية، وهو ما واكبه ظهور مفاهيم ومؤشرات للتنمية ذات أبعاد مركبة مثل التنمية المستدامة (هناء عبيد: 2017، ص6). ويلاحظ على الصعيد العملى والتطبيقى أن قضايا التنمية حاضرة بقوة كعنصر فعال فى إطار العديد من القضايا الحيوية والمجالات المتنوعة والتى يأتى على رأسها قضية الأمن بصفة عامة . فنجد الأمن على سبيل المثال له جذور تنموية واضحة، وهناك توافق حول ضرورة محاربة الفقر والتهميش لتجفيف منابع العنف والارهاب فى إطار انتهاج مقاربة أمنية متكامله (هناء عبيد: 2017، ص6).

ولما كان المحور الثالث يهدف لاستشراف العلاقة بين التنمية الشاملة، والأمن القومى من منظور أمنى، فقد كان من الضرورى لتوضيح هذه العلاقة استعراض، وتحليل المؤشرات التى يتم على أساسها قياس مدى تحقق الأمن القومى، أو بمعنى أخر قياس مدى ثبات ومتانة الأمن القومى، وأن يكون هذا من ثنايا تحليل الركائز التى تقوم عليها التنمية الشاملة والتى تتعلق بالناحية التنموية

مؤشرات قياس تحقق الأمن القومى :

تتعدد مدارس دراسة تحقق الأمن القومى، فنجد أن من بين هذه المدارس تبنى مفهوم تحقيق الأمن القومى من ثنايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كأسبقية أولى على التطور العسكرى باعتبار أن الإنماء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى هم ركائز الاستقرار داخل المجتمع فلا أمن بدون تنمية (صالح صالح: 2008، ص 9).

ويذهب كلاً من "جراهام آليسون وجيفرى تريفيرتون" "Allison and Treverton" لتحديد معنى أن تكون الدولة آمنة ويضعا مجموعة من المؤشرات التى على أساسها يتم تحديد مدى متانة وثبات الأمن (القومى بالأساس) وجاءت هذه المؤشرات متمثلة فى الآتى :

- **القوة السياسية.**
- **التوافق السياسى والإجماع الداخلى.**
- **التعافى السياسى والاقتصادى المحلى.**
- **الإدارة الجيدة – كالعوائد المتوقع جنيها بعد الاستثمار (عوائد متوقعة).**

ويمكن القول بأن هذه المؤشرات مترابطة، ومتكاملة، بمعنى أن أى تغيير يحدث فى أى من إحداها سيؤثر على المؤشرات الأخرى (Allison, Graham&Treverton,Gregory:1992,p47).

1- ركائز قياس تحقق الأمن القومى من منظور سياسى تنموى .

- **العدالة الاجتماعية فى الفلسفة الأمنية (انجى عبد الحميد: 2017، ص10، ص11) :**

لا يختلف مفهوم العدالة الاجتماعية عن غيرة من مفاهيم العلوم الاجتماعية، من حيث الغموض وكونه مفهوماً خلافياً، فلا يوجد اتفاق واضح حول المفهوم، أو استخداماته فقد تبدو فكرة العدالة الاجتماعية فكرة أخلاقية مثالية لا يختلف عليها أحد، إلى أنه عند مناقشة إحدى القضايا المرتبطة بتطبيقاتها، نجد أن هناك إختلافاً شديداً بين المفكرين حول المعنى الحقيقى للمفهوم . وهذا ما دفع "ديفيد ميلر" إلى تبنى مفهوم للعدالة الاجتماعية يعتمد على ما يؤمن الأفراد من قيم العدالة الاجتماعية . وهو ما يجعل المفهوم أكثر ارتباطاً بسياقة الواقعى . ويشير "ديفيد ميلر" فى كتابة "أسس العدالة الاجتماعية" "The Principles of Social Justice" إلى أن العدالة الاجتماعية هى: أحد المفاهيم الخلافية التى يجب عند تعريفها مراعاة وجهة نظر جموع الافراد؛ وفقاً لرؤيتهم لما هو عادل وما هو غير عادل من واقع ممارستهم الحياتية .

والمتمعن فى تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية التى هى محور التنمية الشاملة، يستطيع الربط بين مدى تحققها وتحقق الأمن القومى، واستنتاج مضمونها فى الفلسفة الأمنية فعند تحليل مفهوم الأمن القومى وتحليل أبعاده - يستطيع القول بأنه قد أدى اتساع مفهوم الأمن القومى ليشمل الناحية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية حيث تلخص البعد الاجتماعى للأمن القومى بالحفاظ على نسيج المجتمع وترابطة داخل الدولة، والحفاظ على الهوية القومية للدولة، والتعددية العرقية، واللغوية، والدينية بها بعيداً عن النزاعات التى تذهب بريح الاستقرار فى المجتمع، كما يهدف البعد الاجتماعى للأمن القومى إلى تطوير الأمن بالقدر الذى يعزز الشعور بالإنتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية، وبذلك يمثل هذا البعد الحالة التى يكون فيها المجتمع متماسكاً، وخاليا من كل مظاهر التردى . وجاء فى مفهوم البعد الثانى الذى يتشكل منه الأمن القومى - والسابق ذكره - الرفاهية "Well Being" أنها تعنى قدرة الدولة ليس فقط على رفع المستوى المعيشى وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادى الذى يدفع إلى عدم الرضا والإحباط، ثم اللجوء إلى العنف .

وخلاصة القول فى ضوء ما سبق – بأن تحقيق العدالة الاجتماعية والتى هى فى الأصل أحد أهم محاور التنمية الشاملة، يرسخ تحقيق مفهوم الأمن القومى بكافة مستوياته .

2- ركائز قياس تحقق الأمن القومى من منظور إقتصادى تنموى (سعيد حسن: بدون تاريخ نشر) .

لقد نشر "مكتب العمل الدولى" فى جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التى تهيئها لعمالها وموظفيها فى مواطن العمل (مكتب العمل الدولى: 2004، ص 20)، التى مست تسعين دولة من دول العالم، وشارك فيها أكثر من 48 ألف عامل يمثلون 86 % من سكان العالم، وكانت المعايير التى اعتمد عليها التقرير هى: تأمين الدخل الفردى، وسوق العمل، والتكوين المهنى، والحريات النقابية .

خاتمة الدراسة :

و يمكن تناول خاتمة الدراسة فى النقاط التالية، للاجابة على تساؤل الدراسة الرئيسى و تساؤلاتها الفرعية :

أولاً : نتائج الدراسة :

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع التساؤل الذى تم صياغته لتحقيق أهداف الدراسة و هو :

(إلى أى مدى كان للتنمية الشاملة دور فى دعم الأمن القومى للدولة"؟.

وخلاصة القول فإنه فى ضوء ما تم استعراضة من واقع مفاهيم وأبعاد التنمية الشاملة - من خلال الدراسة - نستطيع القول بأنه كان للتنمية الشاملة دورها فى دعم الأمن القومى للدولة .

وبدا ذلك واضحاً من خلال استعراض نتائج الدراسة؛ حيث جاءت على النحو التالى :

في استعراض المحور الأول ... التحليل النظرى لمفهوم وأبعاد التنمية الشاملة ؛ تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أن التنمية الشاملة هى تلك العملية التفاعلية التى يزداد من خلالها الدخل الحقيقى للدولة خلال فترة زمنية معينة . وأن التنمية الشاملة هى الآداء والهدف الذى تتمكن من خلاله المجتمعات المعاصره من تحقيق التقدم .
- أن نجاح التنمية يتوقف على مجموعة من العوامل تمثلت فى ضرورة أن يكون التغيير مخططاً – أن يكون شاملاً – ضرورة توفير مستلزمات ومتطلبات إحداث التغيير – السيطرة على تلك المدخلات المستخدمة .
- عند إحداث التنمية يجب الأخذ فى الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفى المحور الثانى ... تطور مفهوم وأبعاد الأمن القومى،

- أن الأمن القومى يتشكل من أبعاد ثلاثة : مفهوم التوازن – الرفاهية – القدرات العسكرية للدولة.
- أن صياغة السياسات الأمنية تقوم على أربعة ركائز أساسية: إدراك التهديد – رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة – توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية – إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة التهديدات .
- أن الاستقرار الداخلى يؤدى إلى تدعيم نجاح التنمية بما يحقق الأمن القومى للدولة .

وعن المحور الثالث ... فقد جاء ليبرهن على دور التنمية الشاملة كآلية لدعم الأمن القومى للدولة،

- أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى التنمية الشاملة بالدولة ومدى توافر مقومات الأمن القومى .
- أن التنمية تؤثر وتتأثر بالأمن القومى للدولة .

ثانياً: توصيات الدراسة فى ضوء النتائج :

وفى إطار ذلك فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات تمثلت فى :

- **ضرورة إحداث التنمية الشاملة للموارد الطبيعية والاستخدام الكامل والامثل للموارد المتاحة.**
- **ضرورة إحداث التنمية السياسية لسكان المناطق التى تحتاج للتنمية .**
- **الاهتمام بالتنمية البشرية**
- **ضرورة تنمية عناصر الخدمات العامة .**
- **ضرورة توفير إمكانيات التنمية المستدامة**
- **ضرورة الارتباط المكانى الإقليمى القومى**

﴿ قائمة بمراجع الدراسة ﴾

أولاً : الكتب :

1- إبراهيم العيسوى (دكتور) – التنمية فى عالم متغير : دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها – الطبعة الاولى– القاهرة - دار الشروق – 2000 .

2- إبراهيم عبده الدسوقى – التليفزيون والتنمية – الطبعة الأولى – الاسكندرية – دار الوفاء للطباعة والنشر – 2007 .

3- أحمد محمد أبو زيد – التنمية والأمن : ارتباطات نظرية - الامارات – المؤسسة الدولية للثقافة البلوماسية – 2012- ص 2 .

4- أحمد وهبان (دكتور) – التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسى فى العالم الثالث –الاسكندرية –الدار الجامعية – 2003 .

5- إسماعيل صبرى مقلد (دكتور) – العلاقات السياسية الدولية دراسة فى الاصول والنظريات – المكتبة الاكاديمية – القاهرة – طبعة خاصة – 1991 .

6- جيرالد ماير، روبرت بولدوين – التنمية الاقتصادية: نظرياتها، تاريخها، سياستها – ترجمة : د. يوسف عبد الله صائغ – الجزء الأول – بيروت – مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر – 1964 .

7- حامد ربيع – نظرية التطور السياسى – القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة – 1972 .

8- خالد حسين مصلح، وآخرون – فى مناهج البحث العلمى وأساليبة – دار مجدلاوى للنشر – الأردن – 1999 .

9- ريتشارد هيجوت – نظرية التنمية السياسية – ترجمة : د. حمدى عبد الرحمن، وآخرون – الطبعة الأولى – عمان – المركز العالمى للدراسات السياسية – 2001 .

10 سعيد على حسن (دكتور) - التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية – جامعة الملك فهد – قسم الهندسة الصناعية – بدون تاريخ نشر .

11 عبد الله مسعود، وآخرون – الأمن والأمن القومى – بنغازى - المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر – 2006 .

12 عبد النور بن عنتر- البعد المتوسطى للأمن الجزائرى "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسى" – الجزائر- المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع - 2005 .

13 فيريل هيدى – الإدارة العامة منظور مقارن – ترجمة : محمد القريونى – الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – 1985 .

14 محمد السيد سليم (دكتور)، نيفين عبد المنعم مسعد – العلاقة بين التنمية والديمقراطية فى آسيا – جامعة القاهرة – مركز الدراسات الاسيوية – بدون سنة نشر .

15 محمد شفيق - " التنمية الإقتصادية " - القاهرة - دار المعارف - 1989 .

16 محمد شفيق - البحث العلمى - الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية - المكتب الجامعى الحديث - ط 1 - القاهرة – 1985 .

17 محمد مروان السمان (دكتور)، آخرون – مبادئ التحليل الإقتصادى – الاصدار الرابع – الطبعة الأولى – عمان – دار الثقافة للنشر والتوزيع – 2009 .

18 نائل عبد الحافظ العواملة (دكتور) – ادارة التنمية :الأسس والنظريات والتطبيقات العملية – عمان – دار زهران – الطبعة الاولى – 2010 .

ثانياً : الدوريات :

1- انجى محمد عبد الحميد - تطور مفهوم العدالة الاجتماعية فى أدبيات التنمية الدولية - مجلة الديمقراطية – العدد 68 – أكتوبر 2017 .

2- ايمان رجب – الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل - فى كتاب أحوال مصرية – الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 53 – صيف 2014.

3- طارق عبد الله – التنمية مطلب حضارى أم وهم – بيروت – مجلة المستقبل العربى – العدد 216– 1999.

4- عبد المنعم المشاط (دكتور) – سياقات مغايرة : تعريف الأمن القومى فى ظل "الدولة العربية الجديدة" – مجلة السياسة الدولية – المجلد 47 – العدد 190 – أكتوبر 2012 .

5- عزت عبد الواحد (دكتور) – تأصيل نظرى : مقومات وسياسات الأمن القومى – مجلة السياسة الدولية – المجلد 49 – العدد 197 – يوليو 2014 .

6- عزت عبد الواحد (دكتور) – تحولات المفهوم والتطبيق : الأمن العربى بعد 40 عاماً على حرب أكتوبر – مجلة السياسة الدولية – المجلد 48 – العدد 194 – أكتوبر 2013 .

7- محمد عبد العظيم (دكتور)، وآخرون – مفهوم الأمن القومى: دراسة نظرية – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – الجزء الثانى - المجلد 28 – العدد الأول – 2014.

8- هناء عبيد (دكتورة) – التنمية بين عوالم الخبراء وأزمات الحياة اليومية - مجلة الديمقراطية – العدد 68 – اكتوبر 2017 .

9- هناء عبيد (دكتورة) – تنمية المناطق الحدودية فى مصر: للعدالة وجه مكانى- فى كتاب أحوال مصرية – الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 53 – صيف 2014.

10- يسرى العزباوى – تنمية الأطراف .. الضرورات والتحديات - فى كتاب أحوال مصرية – الأهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد 53 – صيف 2014.

ثالثاً : مصادر أخرى :

1- صالح فتحى صالح – دور القوات المسلحة فى التنمية الشاملة للدولة وأثر ذلك على الأمن القومى المصرى – بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطنى – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – 2008 .

2- فرج عبد الفتاح فرج (دكتور) - التنمية الاقتصادية والعمرانية : رؤية اقتصادية لمنطقة المثلث - فى أعمال ندوة مثلث حلايب: رؤية متكاملة – جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الافريقية – 1997 .

3- مكتب العمل الدولى - تقرير "الأمن الاقتصادى من أجل عالم أفضل"- منظمة العمل الدولية- المكتب الإقليمى للدول العربية- بيروت- 2004 .

رابعاً : مواقع عربية :

د. محمد سعيد أبو عامود – الأمن والتنمية : أمن التنمية وتنمية الأمن – البحرين – مركز الاعلام الامنى . موقع :

https://www.policemc.gov.bh › mcms-store › pdf › 03a3cc77-068c-4be4-

I- **BOOKS**

1- Hirschman, Albert: "National Power and the Structure of Foreign Trade". (Berkeley: CA; University of California Press, 1945). Robert Keohane and Joseph Nye: "Powerand Interdependence: World Politics in Transition". (Boston: Little Brown, 1977).
2- Wolfers, Arnold, Discord and collaboration, Essays on International Politics,"Baltimore: John Hopkins University Press, 1962" .
3- Trager, Frank and Kronenberg, Philip (eds.), National Security and American Society "Kansas: Kansas University Press, 1973".
4- Allison, Graham and Treverton, Gregory: "National Security: Portfolio Review", in Graham Allison and Gregory Treverton (eds.): "*Rethinking America's Security*". (New York: W.W. Norton and Company, 1992).
5- Helliz : Social Exclusions Research, Oxfordblackwell, 2007 .
6- Kissinger, Henry, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969).
7- R .McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966).